الفكر السياسي اليوناني

د.ايت احمد نور الدين
جامعة سعيدة: الدكتور مولاي الطاهر

مقدمة :

إن الفلاسفة والمصلحين والمفكرين لا يخرجون من الأرض كالفطر، بل إنهم ثمرة عصرهم وبيئتهم، كما أنه من غير الممكن والمفيد التعرض لهذا المفكر أو ذاك دون التطرق للظروف السياسية والاجتماعية التي تزامنت مع ظهوره وأثرت في تشكيل فكره.

ولولا أن العملية هذه مكلفة، وتستغرق من الجهد الشيء الأكبر، كما تستهلك من وقت القارئ النصيب الأكثر، لبحثنا عند ذكر كل مفكر أو فيلسوف ظروفه ووضعناه في إطاره التاريخي الذي أنتجه، لمعرفة مبررات فكره وآرائه، خصوصا بالنسبة لأولئك الذين أيقظوا البشرية من سباتها.

لذا، فقبل الحديث عن القوانين والإصلاحات التي قام بها المشرع والحاكم الأثيني صولون، لابد أن نسأل عن الجو العام الذي ساد عصره وسبقه بقليل ومهد لظهوره.

1 -صولون: Solon

بمَ اتسمت الحياة عامة في أثينا عشية ظهوره؟

لقد عرف المجتمع الأثيني عدة فترات عصيبة كان سببها الرئيسي والجوهري في كل مرة : قلة الموارد بسبب ضيق الأراضي الزراعية وتفاقم الصراع بين الطبقة البورجوازية التي تهتم بمصالحها الضيقة والبحث عن كيفية توسيع ثرائها على حساب الطبقات الأخرى، وكان لهذه الطبقة الأرستقراطية قوة كبيرة وسلطة شديدة، يحكمها شيخ القبيلة ولا تعترف بسلطة الدولة أو تلجأ إليها لاسترداد ما سُرق منها أو لحق أحد أفرادها، بل تنتقم من الفاعل بنفسها وتأخذ حقها.

وكان العرف السائد آنئذ في أثينا أنه في حالة مقتل أحد أفراد هذه الطبقة، تقوم كامل العائلة بالانتقام من الفاعل وتثأر لنفسها. وهكذا أُريق الدم الأثيني جهارا وأمام الناس وفي الطرقات والأسواق. وأثار هذا السلوك سخطا شديدا بين أوساط الطبقات المحرومة، وكاد أن يؤدّي لانفجار اجتماعي، فلجأ الحكام عندها مثل دراكون لِسنٍّ أولى القوانين اليونانية المكتوبة عام 621 ق م، وكان أهم ما تضمنته :

-تخفيف قوة الطبقة الأرستقراطية وتعويض سلطة شيخ القبيلة بسلطة الدولة.

- إلغاء حق الثأر.

- التفريق بين القتل الخطأ والقتل العمدي.

وهكذا، ولكي يُقنع دراكون الطبقة البورجوازية وتُقلع عن تنفيذ أحكام القتل بنفسها وتترك ذلك للدولة، كان على دراكون أن يمنح للأرستقراطيين ضمانات، ومن أجـل ذلك، كان عليه أن يضرب بيد من حديد، ويعاقب أبسط خطأ بالقتل حتى أنه اتخذ الشعار التالي لحكمه :' إذا كان عقاب أبسط الذنوب عندي القتل، فما أدري ما يكون عقاب أكبرها '. لذا فقد كان عقاب كل ذنوب العامـة القتـل. وبالفعل فقـد كانت التعاليم الدراكونيـة شديدة القسـوة، ليس على البورجوازيين، بل على المحرومين، لدرجة قيل عنها أنها لم تكتب بالحِبْر بل كُتبت بالدّم[1].

لقد كان لهذه القسوة هدفان: من جهة أن تتخلى الطبقة البورجوازية عن تنفيذ العقاب بنفسها لتحل الدولة محلها شيئا فشيئا، ومن جهة أخرى ردع الطبقة المحرومة وترويضها، فتستقيم الحياة وتتّزن.

لكن هذه الإجراءات –رغم قسوتها – إلا أنها لم تحقق التوازن المنشود بين الطبقات، فكان لابد للتاريخ أن يستمر، وهكذا، سطع نجم جديد، فظهر مشرِّع محنَّك ورجلُ دولةٍ قوي هو صولون.

صولون إذن، مشرع وحاكـم أثيني، عادة ما يطلق عليه مختـرع الديمقراطيـة، وواحد من الحكماء السبعة في اليونان. تولي منصب أرخون (حاكم) على أثينا عام 594 إلىغاية569ق م،أسندت له مهمـة إخماد نار الفتنة والاضطرابات الاجتماعية التي أدت إلى تقلص عدد المواطنين الأحرار بسبب ثقل الديون.

نعم، لقد كان العرف السائـد، أن يقترض المزارع المال ومقابل ذلك يرهـن أرضه، وفي حال عجزه عن تسديد القرض، باع أبناءه ونفسه وصاروا جميعا عبيدا لدى الدائن وفقدَ أرضه. فجاءت قوانين صولون حاملة معها مشروع إصلاح الأوضاع وإرضاء كافة الطبقات :

1- تقسيم المجتمع الأثيني إلى 4 طبقات تبعا لما يملكه الفرد من ثروة[2]:

- الأشراف والنبلاء (كبار الملاك والأثرياء).
- طبقة الفرسان.
- صغار الفلاحين والحرفيين.
- طبقة من لا يملك سوى قوة سواعده (الفقراء والمحرومين).

2-إلغاء العرف القديم الذي يؤدي إلى استرقاق المدينين، وإلغاء كل الرهون التي تقررت على صغار المزارعين، وتحرير عبيد الديون.

---

[1] صالح فركوس، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، عنابة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2001، ص 28.

[2] المرجع السابق، ص29.

3- ألغى قاعدة انحصار الإرث في الابن الأكبر وأشرك معه الأبناء من الذكور، وبقيت البنـات محرومات من الإرث،إذا لم يترك الوارث أبناء، ذهب المال للعصبية أي العائلة وألزم الوارث من الأقارب بالزواج من بنت المتوقي (كتعويض لها).

4 –في النشاط السياسي : أنشأ صولون مجلس الأعيان أو النيابي، (boulé) المكون من أفراد الطبقة البورجوازية فقط[1] إرضاء لها، وهو مجلس لهقوته التشريعية.

5 –إشراك أفراد الطبقة العامة أي المحرومة في مناقشات الجمعية العمومية (الإكليزيا)، وبهذا فقدْ أعطاها صولون –وهو حاكم أثينا – دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة[2].

6 –أنشأ المحاكم الشعبيـة المكوَّنة من 6000عضواوكانوا من الطبقة العامـة، فحملت اسمهم، وصاروا قضاة فيها، مع ما صار لهذه المحاكم من إمكانية مراقبة الحكام. وأصبح " من حق أي مواطن أن يُقاضي رئيسه إن أخطأ "[3].

نتيجة :

بهذا الشكل، يتَّضح جليا أن صولون حاول إصلاح الحيـاة وإحلال نوع من التوازن فيها ومحاولة التخفيف من حدة الصراع بين الطبقات، خصوصا الأرستقراطية التي تريد أن تسود على غيرها وتمتص دماءها، والطبقة المحرومة التي تشعر بالاختناق يوما بعد يوم. فشكّل من أفراد الأولى المجلس النيابي ومنحه حقَ مراقبة عمل الجمعية العمومية، ومن الثانية شكّل المحاكم الشعبية ومنحهاحقَ مقاضاة كل المسئولين بما في ذلك الحكام. لذا، قيل أنه مخترع الديمقراطية وواضع أسسها.

بهذا، يكون قد وضع قاعدة عامة للمساواة المتوازنة بمقتضاها لا تستطيع طبقة من الناس أن تدّعي لنفسها حق التفوق الاجتماعي أو التمتع بميزة سياسية دون حق. ويقول صولون في هذا الإطار:

' لقد منحتُ الناس قوة كافية، فلم أنتقصهم شرفا يستحقونه أو أعطيهم أكثر مما يستحقـون، ولقد راعيتُ ألا يُضار أصحـاب النفوذ والأثرياء دون ذنب، بل وقفتُ رافعا درعي أحمي بـه الأغنياء والفقراء على السواء فلمأسمح لهؤلاء أو لهؤلاء أن يفوزوا دون حق '[4].

هذا الكلام ليس مدحا بلا استحقاق، فصولون" الذي غادر أثينا في سنِّ السادسة والستين بعد أن تولى منصِب الأركون أو الحاكم التنفيذي لها مدة خمسة وعشرين عاما

---

[1] ممدوح درويش مصطفى، تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية، مرجع سابق، ص 24.

[2] فضل الله محمد إسماعيل، أصول يونانية لفكر سياسي غربي، مرجع سابق، ص22.

[3] أحمد محمود صبحي وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة(اليونانية – الإسلامية – الغربية) ،مرجع سابق، ص 11.

[4] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص 89.

تنازل عن الحكم طوعا، وقبل مغادرته ترك للأثينيين نصيحته التالية: إن خير نظام مستقر للحكم أن يُطيع المحكومون الحكام، وأن يُطيع الحكام القوانين" [1]

لكن الأوضاع لم تبق على الحال التي تركها فيها صولون،'بل عاد الصراع ليشتد من جديد بين الطبقة الأرستقراطية والعامة. وانتهى بتفوق العامة بقيادة بيزاستراتوس الذي صار حاكما لأثينا في منتصف القرن السادس 545ق م'[2]. ولقد سمي هذا الحكم بفترة حكم الطغاة، لأن الحاكم ألغى وجمّد صلاحيات المؤسسات الدستورية السابقة، وانفرد بالحكم. خلفه ابنه هيبياس بعد ذلك،وعُرف حكمه بالاستبداد والعنف مما جعل الأثينيين يطلقون عليه لقب الطاغية، فقاموا بثورة ضده أدت إلى طرده من المدينة ليعود العمل السياسي بالدستور ومؤسساته الثلاثة.

2- السفسطائيون :

في القرن 5ق م، كان نظام الحكم الديمقراطي قد حل محل السلطة الأرستقراطية القديمة في معظم الدويلات اليونانية، وقد صاحب هذا النظام ظهور الهيئات والمؤسسات المنتخبة، مثلما أسلفنا، وهي الجمعية، المجلس والمحاكم.

ومنذ ظهور قانون صولون، توسّعت دائرة المشاركة الشعبية في حضور الجلسات وكذا المشاركة في النقاش، كما اكتسب المجلس قوة من خلال تحضير المواضيع وتقديم الاقتراحات للجمعية، ومن جهة ثالثة، صار لأعضاء المحاكم الشعبية قدرة في مساءلة كل المسئولين بما فيهم الحكام. هذه خصائص النظام الديمقراطي الأثيني، الذي يقوم على أن لكل مواطن، ليس فقط الحق، بل وكذلك القدرة على المساهمة في إدارة (أي سياسة) أمور المدينة[3]. وأصبح لزاما على الحكامأن يلتزموا بمصالح المدينة والمواطنين وإلا تعرضوا للعزل من مناصبهم.

ويجب أن نُذكِّر أن الديمقراطية في حد ذاتها هي الحكم عن طريق المناقشة، هي اعتبار الكلمة أداة للحكم، إذ تطرح كل المسائل في حلبة النقاش للفصل فيها، وفي تلك الحلبة ' تستطيع فكرة واعية أن تلتهم أخرى'. ومنخلال المناقشات المستعرة للتفاصيل السياسية، كان من الطبيعي أن يرتفع المواطنون اليونانيون في مُدنهم الديمقراطية إلى مناقشة المبادئ السياسية[4].

وكانت المحاكم الشعبية تعج بالقضايا التي يعرضها المواطنون يوميا، وبديهي أنهم يختلفون ويتفاوتون بقدراتهم النفسية والعقلية، وإذا كان البعض ينجح في عرض

---

[1] أحمد محمود صبحي وصفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة(اليونانية – الإسلامية – الغربية)، مرجع سابق، ص12.

[2] ممدوح درويش مصطفى، تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية، مرجع سابق، ص 25.

[3] عزت قرني، أفلاطون، في السفسطائيين والتربية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 43.

[4] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص16.

قضيته أمام القضاء، ويُحسن الدفاع عنها بالحجة والبرهان، فإن الأغلبية لا تمتلك هذه المهارة.

وكانت، من جهة أخرى، الأسواق والملاعب والطرقات مراكز الفكر في المدينة، ولم تكن المدينة وحدة حكومية فقط، بل كانت منتدى يمارس فيه حرية واسعة في النقاش الاجتماعي، ولم يكن للمنزل في نظر اليونان مثل أهميته في نظرنا بل كانوا يُعلقون أهمية أكبر على حياة الخلاء في الأسواق. وفي حياة كهذه يكثر اتصال الناس ببعضهم البعض ووجدت المثل العليا : الديمقراطية والمساواة وحرية الكلام تربة طبيعية نبتت فيها جذورها فكنتَ ترى جماعات المتحدثين وحلقات المناقشة تجتمع يوما بعد يوم[1].

وبعد أن صار الحكم الديمقراطي يضمن حرية وحق مشاركة المواطنين في السياسة كحق دستوري، كان عليهم – أي المواطنين – أن يتعلموا أصول التربية السياسية كي يحسنوا اختيار ممثليهم والدفاع عن مصالحهم ومحاسبة قادتهم، خصوصا إذا علمنا أن الأسس القضائية كانت تحرم اللجوء إلى محامين[2]. إذا تصورنا كل ذلك أدركنا قناعة المواطنين بضرورة امتلاك فن الإقناع والجدل والفصاحة، ودعت الضرورة ذاتها لوجود معلمي هذه المهارات.

أصل تسمية السفسطائيين :

- أصل هذا اللفظ في اليونانية سوفيسما وهو مشتق من لفظ سوفوس، ومعناه الحكيم والحاذق، والسفسطة عند الفلاسفة هي الحكمة المموِّهة، والغرض منها تغليط الخصم وإسكاته[3].

- وكان السفسطائيون يُعلّمون كيف يكسبون خصومهم بكل الوسائل، باللعب بالألفاظ، بالاستعارات والكنايات الجذابة، بخداع المنطق وتمويه الحقيقة، ومن أجل ذلك سُمي اللعب بالألفاظ والتهريج في الحجج (سفسطة) اشتقاقا من السفسطائيين، مع أن كلمة السفسطائيين في الأصل مأخوذة من سوفوس ومعناها الحكيم[4].

ظهر السفسطائيون في القرن 5 ق م، وهم جماعة من المعلمين المتفرقين في بلاد اليونان اتخذوا التدريس حرفة، فكانوا يرحلون من بلد إلى بلد يلقون المحاضرات ويتخذون لهم طلبة ويتقاضون على تعليمهم أجرا وكان هذا من أسباب كرههم، لأن ذلك لم يكن عادة الشعب اليوناني من قبلِهم.

---

[1] محمد الخطيب، الفكر الإغريقي، مرجع سابق، ص 280.

[2] المرجع السابق، ص298.

[3] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982، ج1، ص 658.

[4] أحمد أمين وزكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، القاهرة، مطبعة دار الكتاب المصرية ، 1935، ط2، ص94.

وهو نفس الشيء الذي يذكره سقراط إذ يُسجل غموض هذا المضمون في الوعي الشعبي ؟ فمن هو السفسطائي ؟ يتقدم سقراط ليقوم هو بتعريف السفسطائـي :" السفسطائي في رأي سقـراط تاجر يتّجر في المعارف أي يقوم بنقلها من مدينة إلى أخرى، وهذا التعريف يتضمن أن السفسطائيين ليسوا خالقي العلم الذي يتجرون فيه، وإنما هم مجرد ناقلين له، وهذا مخالف لما يُعرف عنهم أنهم شاركوا في إقامة المباحث اللغوية وطريقة في الفلسفة والسياسة"[1].

فكان السفسطائيون يُعلِّمون موضوعات مختلفة يتطلبها الشعب كقواعد النجـاح في السياسة، وكان غرضهم تعليم اليونان ليكونوا وطنيين صالحين للحياة. وكانت السياسة والاشتغال بها أكبر شاغل لعقل اليونان إذ ذاك، وكان الطمـوح لشغل منصب سياسـي كبير مستوليا على أذهان الكثيرين. فكان أهم ما يحتاج إليه الطالب البلاغة والإلقاء والقدرة على الجدل حتى يستطيع أن يواجه كل مسألة تعرض، إما بفكرة صحيحة أو بلعب بالألفاظ لإفحام السائل.

' فعضلات السفسطائيين هي كلمـات، وأذرعتهم هي الألسن، وساحاتهم هي ساحات النقاش وأسلحتهم تسمى البرهنة والخطبة، وكل ذلك يترك المشاهد معجبا مأخوذا ويجعل قسمـا من مشاهدي جلساتهم يتحولون إلى تابعين لهم وتلامذة'[2].

مِن أعلام السفسطائيين:

بروتاغوراس وهو أوَّلهم وزعيمهم، **جورجياس**، **هيبياس**، **تراسيماخوس**، **بروديكس**.

أهم أفكار السفسطائيين :

يرى بروتاغوراس: أن الإنسان هو مقياس الأشياء جميعا، ما يوجد منها وما لا يوجد.ومعنى ذلك أن الإنسان هو الذي يحكم على الأشياء الموجودة بأنها موجودة وعلى غير الموجود منها بأنه ليس موجودا.

ويكون نتيجة ذلك :

- أن المعرفة بالنسبة لكل إنسان على حدة، فالمعرفة بالنسبة لي على ما تبدو لي، وبالنسبة لـك هي على ما تبدو لك.

- المعارف متعددة ولا وجود لحقيقة واحدة مطلقة يتفق عليها كل البشر، بل هي نسبية فردية متغيرة تختلف من فرد إلى آخر.

[1] عزت قرني، أفلاطون، في السفسطائيين والتربية، مرجع سابق، ص26.

[2] المرجع السابق، ص24.

فبروتاغوراس لا يرى شيئا اسمه الخطأ ولا أحد يناقض آخر، لأن الإنسان هو الحكم الوحيد على إحساساته وعقائده، وإنه مادام لا توجد حقيقة مطلقة، فكل إنسان يحكم بما يظن أنه الحقيقة[1].

لقد عارضت السفسطائية في القرن 4 ق م الوضع الاستغلالي الذي ساد فترة صولون وقسّمت المجتمع الأثيني إلى أربع طبقات ونفت هذا الكلام، ورأت أن الزعامة والنسل سخفا وأن الطبيعة لم تخلق الناس عبيدا بل ولد الكل أحرارا[2].

ويرفض بروتاغوراس هذه القوانين الوضعية الجائرة التي تفرق بين الناس والمدن تفريقا تعسفيا. ويفضل الاحتكام إلى القانون الطبيعي. فالمعروف أن أثينا، بعد حِلف ديلوس والامتيازاتالتي جنتها، صارت كالإمبراطورية تسود على غيرها وتتعامل مع جاراتها بمنطق القوة. ولقد قال سفراؤها لسفراء إسبرطة في المفاوضات التي سبقت حرب البولوبونيز :' لقد كان المعمول به دائما أن صاحب القدرة الأعظم يجب أن يسيطر على مَن هم دونه قدرة '[3].

والمفروض، في نظر بروتاغوراس، أنه لا تعارض بين الطبيعة والقانون مادام أحدهما لا يعترض الآخر. فالقانون شيء أسمى لأن السماء تقره، وهو الذي أنقذ الناس من (حالة الطبيعة) التي لم يكونوا فيها أحسن حالا من الوحوش. وبروتاغوراس هنا يربأ بنفسه (أي يرفض) أن يؤيد حقوق الرجل القوي المسلح الذي يسود على غيره، بل يقرر أن لكل الناس قدرا متساويا من العدالة والاحترام بمقتضى أوامر الإله زيوس، وأنهم جميعا وفق هذه الأوامر قد وُهبوا (الفن السياسي) على قدم المساواة، ولهذا يكون لكل منهم في مجال التدبير السياسي صوت واختصاص يساوي صوت غيره واختصاصه[4]. فبروتاغوراس ينادي بالمساواة بين أعضاء الدولة.

ولا ينبغي أن ننسى أن السفسطائيين لم يكونوا أثينيين، وقد قاسوا من هذا التمييز. يقول الأستاذ باركر: ' ولقد كانوا في غالبية الأحوال أجانب يُقيمون في أثينا كغرباء ويلقون كغيرهم من الغرباء نصيبا من المساواة الاجتماعية مع حرمانهم من الامتيازات السياسية '[5].

فالسفسطائيون كانوا من طبقة الأجانب في أثينا، حتى وإن تمتعوا ببعض الحقوق، إلا أنهم مُنعوا كغيرهم من الأجانب من المشاركة في السياسة ، وهم يُلقنون الشباب الأثيني الثري أصول السياسة.

---

[1] حربي عباس عطيتو، ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص179.

[2] محمد الخطيب، الفكر الإغريقي، مرجع سابق، ص 300.

[3] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص 137.

[4] المرجع نفسه، ص 121.

[5] المرجع نفسه، ص 114.

كما يرى بروتاغوراس أن القانون والنظام ليسا من طبيعة الإنسان منذ البدء وإنما هي أمـور اتفاقية. أي أن كل القيم الأخلاقية والقوانين أمور نسبية صالحة فقط للتطبيق على المجتمع البشري الذي قام بإقرارها ويرتبط بقاؤها ببقاء ذلك المجتمع الذي يعتبر أنها صحيحة. فليست هناك ديانة مطلقة أو أخلاق مطلقة أو عدالة مطلقة، فكلها أمور نسبية، كما أن القوانين مثل اللغة والعقائد الدينية والنُّظم الأخلاقية أمور تعاقدية[1].أي أن أفراد مجتمع ما هو الذي يتَّفق على جملة قوانين ويلتزم بها، لكن ذلك لا يُلزم الأجيال اللاحقة.

ونُظيف نصا لهيبياس يُفضل فيه الاحتكام للطبيعة والقانون الطبيعي بدلا من القوانين المتواضعة يقول: ' إني أعتبركم جميعا أقارب وأنسابا ورفاقا مواطنين بحكم الطبيعة لا بحكم القانون، لأن الأشباه بحكم الطبيعة أقرباء، غير أن القانون وهو الطاغية المتحكم في البشر، كثيرا ما يقف ضد الطبيعة بما يفرضه على الإنسان من أوضاع بحكم القوة '[2].

يقصد هيبيياس هنا أننا لو رجعنا للطبيعة لكنا أقارب ورفاقا أي مواطنين نتمتع بالحقـوق نفسها ولنا الواجبات نفسها، لأننا جميعا بشرٌ، لكننا عندما نحتكم للقانون الوضعي – الذي يضعه البشر – فإنه يمنح البعض حقوقا فيما يحرم البقية منها، وهذا ظلم لا يرضاه.

وفضلنا، قبل أن أنهي الحديث عن السفسطائيين تقديم نموذج عن قوة المنطق السفسطائـي الذي يستطيع تِبيان الخطإ صوابا والصواب خطأ عنوانه مفارقة المُحامي وهي تطرح السؤال المحيِّر المُعبِّر عن قوة منطق السوفسطائي:

أيهما يكسب الدعوى، الأستاذ أم الطالب ؟ (في المحكمة عند القاضي)

" لقد وافق بروتاغوراس على أن يُعلم الحقوق لأحد طلبته، أثلوس وهو طالب فقيـر، ولكن بشرط أن يدفع له أتعابه بمجرد كسبه لأولى دعواه. (أي عندما يتعلم أصول المرافعة ويربح أولى قضاياه مستقبلا). ولكن أثلوس (بعد انتهاء دراسته)، اتجه إلى ممارسة السياسة، ولم يكن يوما محاميا. ومع ذلك، طالبه بروتاغوراس، بأن يقضي ديونه، فاستحضره أمام المحكمة.

وقرر بأنه في حالة ما إذا حَكمتْ المحكمة على أثلوس، أي خسر، لزمه الطاعة، وتعويـض الدَين، وفي حالة ما إذا خسر بروتاغوراس، وفاز الطالب، يكون قد ربح أولى دعواه، ومن ثمة، يكون حسب الاتفاق المبرم، مطالبا بتسوية الدَين. (إذن، اعتقد المُعلم أنه سيربح تلميذه في كل الأحوال)

[1] حربي عباس عطيتو، ملامح الفكر الفلسفي عند اليونان، مرجع سابق، ص 181.

[2] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص 122.

ولكن تقرر لدى أثلوس بمثل هذا المنطـق المُفحم، أنه في حالة ما إذا كسِب الدعوى، (أي ألا يدفع شيئا لِخَصمه)تكـون المحكمة قد قضت لصالحه، ومن ثمة، ليس ملزما بدفع الدين. وإن هو خسرها، لم يكن قد كسب أولى دعواه، حسب اتفاقه مع أستاذه، ومن ثمة، لا يَلزمه دفع شيء"[1].

(ولو حضرت شخصيا المحاكمة، لَقُلتُ إن الطالب أثلوس مطالبٌ بدفع الدَين لأنه - ولسبب بسيط –لم يتعلم الدرس فحسب، بل اكتسب أداة الإقناع وصار نِدا لمعلمه، فهو مُلزمٌ بدفع الدَين).

نقول في الأخير، أن السفسطائيين قد نادوا بإحلال المساواة بين الأفراد دون النظر إلى أصلهم أو جنسياتهم، لكن أثينا لم تكن مستعدة في هذا الوقت للتخلي عن ميراثها وتقاليدها، وبهذا الشكل نقول إنهم ساهموا في نشر وإرساء قواعد الفكر السياسي الديمقراطي.

وإن كنا نوافقهم في مقولة النسبية، التي سيثبتها العلم، وأن الأخلاقَ تختلف باختلاف الشعوب إلا أننا لا نخلص من هذه المقدمة إلى النتيجة التي خلصوا إليها من أنه ليس هناك معيار خلقي حق في ذاته، لأن اختلاف الرأي في الأخلاق كاختلاف الرأي في أي ظاهرة أخرى لا يُعتبر دليـلا على انعدام الحقيقة في ذاتها. فإذا اختلفت الأقوال في شكل الأرض، هل هي مسطحة أو كرويـة؟ فليس معنى ذلك أن ليس للأرض شكل ما. وهكذا الشأن في الأخلاق، فإن أجازت أمة البغـاء وحرَّمته أخرى وإن أجاز المصريون القدماء زواج الأخت وحرّمه غيرهم. فليس ذلك دليلا على أن الإنسان مقياس الأشياء بما فيها الأخلاق، وأن ليس هناك حقيقة خلقية ثابتة في ذاتها[2].

3 - سقـــراط : Socrate

سقراط مواطن أثيني حقيقي على عكس العديد من المفكرين والفلاسفة الذين قدِموا لأثينا مثلما هو حال السفسطائيين. عاصر بريكليس، كما عاش وشارك كجندي في حروب البولوبونيز بين أثينـا – التي حوّلت حلف ديلـوس الذي أنشئ للدفاع ضد خطر الفـرس، إلى إمبراطوريـة استغلالية للمدن اليونانية –وبين اسبرطة التي رفضت الخضوع لهذا الحلف الاستغلالي. دامـت هذه الحروب من431 إلى 404 ق. م. مع بعض التقطعات.

كان أبوه نحـاتا وأمه قابلـة، اتخذ الشعار التالي: ' أعرف نفسك بنفسك '. وجه الاهتمام إلى أولوية دراسة الإنسان والاهتمام به بدلا مما كان يفعل الفلاسفـة الطبيعيون قبله من الاهتمـام بالطبيعةوالكون، فتغيرت موضوعات الفلسفة. لذا يقال:'

[1] جمال الدين بوقلي حسن، نصوص فلسفية مختارة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2006، ص14.

[2] أحمد أمين وزكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 104/103.

إنه أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض 'وصار مرجعا يؤرَخ به لتاريخ الفلسفة حيث نقول : الفلسفة قبل سقراط وبعده.

كان يردد حكمة : ' كل ما أعرفه هو أنني لا أعرف شيئا '، غير أنه كان لا يقول ذلك ليُعلـن جهله بين الناس، بل ليبرر أن المعرفة الحقيقية لا تكون ممكنة إلا إذا ماوعينا بجهلنا. ولن يعرف الإنسان شيئا جديدا حتى يعرف أولا أنه لا يعرف. حينما سئلت كاهنة معبد دلفي: مَن أحكم الناس في هذا الزمان ؟ قالت إنه سقراط، ودهش سقراط نفسه حين جاءه الخبر، فذهب يستوثق من صدق حكمها. فذهب للسياسيين يُحاورهم فوجدهم أكثر الناس تعاليا، وإلى الشعراء فوجدهم لا يفقهون ما يقولون، وإلى أهل الصناعات فوجدهم لا يعرفون غير ما يتعلق بحرفتهم، فخرج سقراط من ذلك إلى أنهم جميعا جهلة، أما سقراط فهو أحكمهم لأنه جاهل معترف بجهله[1].

أسلوب سقراط :

لم يتبع سقراط أسلوب التعليم السابق له والقائم على التلقين كما فعل السفسطائيون. ولم يفرض على المتحاورين رأيا معينا أو حقيقة معينة، وكان يردد أنه يبحث مثل سائر الناس عن الحقيقة ولا يعرفها، فكانت حكمته أنه يعلم أنه جاهل للحقيقة بينما كان يدّعي الآخرون معرفتهم وهـم جاهلون بها. وكان يختلف عن السفسطائيين الذين قاموا بتعليم شبان النبلاء في أنه كان يتحادث مع زملائه في كل مكان – في الشارع وفي السوق وفي الجمعيـة الوطنيـة - أي حينما وجد اجتماعا للناس. وكان يتكلم في حرية أمام جمع عام من السامعين على الطريقة التي أحبها اليونان، دون أن يأبه في حديثه بالأشخاص[2].

وقد اختار سقراط هذه الطريقة الحوارية حين أخذ يناقش حكماء عصره، فكان يسأل عن معنى الفضيلة، الشجاعة، العدالة. . . وبقي يزاول حواره الفلسفي كل يوم من خلال :

- التهكـــم :

يبدأ سقراط بالتظاهر بالجهل، ويُلقي أسئلة لها طابع السخرية والتهكم، ليُجيب عنها المسؤول، ثم يناقش سقـراط هذه الإجابات حتى يشككه في معلوماتـه فيوقعه في التناقـض والحرج.

- التوليـــد :

[1] أحمد محمود صبحي، صفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة (اليونانية – الإسلامية – الغربية) ، مرجع سابق، ص 29.

[2] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص 168.

ثم يُلقي سقراط على محدثه أسئلة مرتبة ترتيبا منطقيا بحيث تفضي الاجابة عليها إلى التوصل إلـى الحقيقة، ويشعر المتحدث أنه قد توصل إليها بنفسه[1].

نظريتـه السياسية :

اعترض سقراط على الحُكم الديمقراطي الأثيني الذي ساد عصره بشدة وتهجّم عليه، وأبرز عيوبه، لذا، فقد صار الناس جميعا أعداء له. فقد انتقد سقراط أسلوب الديمقراطية وطريقة تعيين موظفي الدولة بواسطة القُرعة والدَور، حيث نترك - بهذا الشكل - مسألة الكفاءة للصدفة والحظ.

فقاعدة الدور تفرض أن يتداول الجميع دون استثناء على وظائف الدولة، كما أن القُرعة قد تقع على أحسن المترشحين وتقع على أسوئهم، كما اعترض على جمعية عمومية ذات سيـادة، أي مالكة لسلطة التقرير وهي مُكوَنة من الجَهلة بفن السياسة[2].

رفض سقراط جمعية عمومية مكوَنة من بنائيين، باعَة مُتجولين، مدّاحين، مزارعين، عاطلين، أناس ليس لدى أحسنهم أدنى قدر من المعرفة بالسياسة وبكيفية إدارة شؤون الدولة. كيف يمكن أن يوكل أمر تقرير مصير المجتمع، وكذا الفصل بين المتنازعين في المحاكم الشعبية لأناس يحكمـون بأحاسيسهم وانطباعاتهم المباشرة ؟ في مقابل ذلك يُعلن سقراط بأن الحاكم رُبان المدينة، يجب أن يعرف فنه بعمق كما يعرف الرُبان فنه، وبالتالي عليه أن يتعلمه، إنه - يقول- الفن الأكثر صعوبة من كل الفنون[3].

علينا القول، قبل أن نختم، أن الديمقراطية الأثينية منذ عهد بريكليس، ليست ديمقراطية التعـدد والحريات والاختلاف والتسامح (أي كفهمنا للديمقراطية) فنظن أنها أحسن الأنظمـة، كلا، ولا شيء من هذا كان، كل ما هنالك أن أثينا قد تَعاقب عليها أنظمة حكم متعددة: الحكم الملكي كحكم تيسيوس، ثم استولى الأرستقراطيـون على وظائف وصلاحيات الملـك شيئا فشيئا، وجرت الرياح بما اشتهى أولئك الأثرياء، ولكن بسبب المبالغـة في الحرص على إشباع أغراضهم اللامتناهية واستغلال الطبقة العامة الذي كاد أن يؤدي إلى الانفجار،' حاول بعض الحكام مثل دراكون وصولون الإصلاح ثم حل عصر الطغاة مثل هيبياس وأبوه ثم الثورة ضدهم وإقامة الديمقراطيـة، أي حكم العامة والتجار والجهلة[4].

لقد لجأ الأثينيون للحكم الديمقراطي، لأنهم ذاقوا مرارة الأنظمة السابقة، يقول الأستاذ(ممفورد): 'والواقع إن النظام السياسـي في أثينا كان اختيارا تعسـا بين حكم

---

[1] محمد فتحي الشنيطي، المعرفة، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981، ص 70.

[2] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص166.

[3] محمد الخطيب، الفكر الإغريقي، مرجع سابق، ص301.

[4] ممدوح درويش مصطفى، تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية، مرجع سابق، ص25/24.

الأقليات أو الطغـاة أو بين ديمقراطيات وصل إلى الزعامة فيها أشخاص تعوزهم الكفاءة والعلم والتخصص، ويكفي للدلالة على ذلك أن الزعماء الذين أعقبوا بريكليس على التوالي: بائع قِنب وبائع أغنام وبائع جلود'[1]. 'فاعتقدوا أن هؤلاء العامة إن حكموا، عدلوا، وهذا أمر غير سليم وانحراف حاربه سقراط بقوة. كان سقراط يتحدث عن المعرفة والحاجة إلى الخبراء وكان ينشر أمام الملأ أنه اتخذ الكفاءة شعارا له'[2]، لكن هذا النقد والتهكم والحرب التي شنها سقراط على ديمقراطية أثينا لم تكن بلا ثمن، بل كان ثمن ذلك حياته.

محاكمة سقــراط :

حكمت ديمقراطية أثينا على سقراط بالموت بتجرع السم. ووجهت إليه ثلاث تهم هي: رفض عبادة آلهة المدينة، الإيمان بآلهة جديدة، إفساد الشباب.

تتفرع تهم سقراط إلى نوعين: أحدهما ديني والآخر أخلاقي، لكن وراء هذا كله أسباب أخرى هذه التهم كلها لا أساس لها بالمرة. 'فالتهمة الأولى يمكن توجيهها ضد معظـم مفكري اليونان السابقين إذ لا يؤمن معظمهم بالديانة القومية، بل كثير منهم ينكر صراحة وجود الآلهة. ويكاد يكون سقراط هو وحده الذي امتنع عن مثل هذه الأقوال، بل بالعكس كان يشترك في تكريم الآلهة. وكان يحث سامعيه في أية مدينة يتواجد فيها على تكريم الآلهة حسب عادات تلك المدينة'[3].

والتُهمة الثانية قامت على أن سقراط دعا لآلهة جديدة، عندما كان يدّعي سماع صوت سماوي داخلي يهديه لما يقوله ويفعله، غير أن هذا لا يكفي لاتهام شخص بالدعوة لآلهة جديدة.

أما تهمة إفساد الشباب، فهي كذلك بلا سند، فحتى إن أساء بعض تلاميذه التصرف مع آبائهم أو غيرهم فهو ليس مسؤولا عن ذلك.

ولكن الحق أن الاتهام الحقيقي الذي كان وراء الاتهام الرسمي كان اتهاما آخر، ويبدو أنه كـان سياسيا في الأصل، إذ لا يخفى على أحد معارضة سقراط النظام الديمقراطـي وتفضيله في مقابل ذلك لطريقة الحكم الأرستقراطية، والعسكرية التي كانت تتبعها إسبرطة . 'فلم يقبـل سقراط بنظام يسمح بأن يصل إلى الحكم أي فرد من أفراد الشعـب، وبأن يصعد الحـدادون والتُجار إلى منصة الجمعية العمومية ليُدلوا بآرائهم

---

[1] محمد الخطيب، الفكر الإغريقي، مرجع سابق، ص 296.

[2] إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، مرجع سابق، ص 181.

[3] وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ط2 ، ص93.

في أمور لا يفقهون فيها شيئا، ولكنها مع هذا أهم الأمور البشرية: العدالة والحرب والسلام'[1].

وقف سقراط أمام القضاة وكانت العادة آنذاك أن يقترح المتهمون عقوبة، وكان على رأسهم أنيتس وهو زعيم من زعماء الديمقراطية، ويقترح المذنب عقوبة بديلة ثم يختار القضاة بين العقوبتين، فاقترح المتهمون عقوبة الإعدام وكان بالإمكان لسقراط أن يَنفذ بجلده باقتراح عقوبة أخف، وهذا كان سيُرضي الناس والقضاة، غير أن سقراط أكد بكبرياء أنه لما كان لم يرتكب أي جرمٍ، فإنه لا يستحق عقابا وإن اقترح عقوبة يعني الاعتراف بأنه مذنب'[2].

بقي في السجن ثلاثين يوما قبل إعدامه وقد توفرت له فرصة الفرار، مثلما فر أنكساغوراسمن قبل بمساعدة بريكليس، لكنه أصر على الرفض قائلا أن الهرب من الموت جُبن، وأن على الإنسان أن يُطيع القوانين لأنها سياج الدولة، في ظلها ينشأ الأفراد ويحيون، ولئن كان الأثينيون ظلموه، فبأي حق يستهين هو بالقوانين ويظلمها[3].

[1] عزت قرني، الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون، الكويت 1993، ص 140.

[2] وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، مرجع سابق، ص 95.

[3] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، بيروت، دار القلم، ص 57.